

رسالة دكتوراه بعنوان

دمج الشركات كاستراتيجية لدخول -سوق النمو- السوق

الموازية لسوق المال السعودي

دراسة حالة على الشركات العائلية السعودية

**Mergers as a Strategy for Entering the Growth Market
– The Parallel Market of the Saudi Capital Market: □
A Case Study on Saudi Family Businesses.**

الباحث/ صادق حسن الصفار

الرقم الأكاديمي: 221001512

كلية إدارة الأعمال

14 46 هـ - 2025 م



الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

مقدمة الدراسة:

تُعد السوق الموازية في المملكة العربية السعودية، والمعروفة باسم "نمو"، إحدى المبادرات الاستراتيجية التي أطلقتها هيئة السوق المالية لتوفير منصة استثمارية مرنة للشركات الصغيرة والمتوسطة. وتهدف هذه السوق إلى تعزيز فرص التمويل، ودعم توسع الشركات، وتوفير بيئة تداول أكثر مرونة بمعنى أي شركة صغيرة تدرج في سوق النمو ويكون قوائمها المالية 30 مليون ريال سعودي مقارنة بالسوق الرئيسية التي يجب أن تكون قوائمها المالية 150 مليون ريال ، وتتميز سوق النمو بمتطلبات إدراج أقل تشددًا ([الطرح والادراج في السوق الموازية \(نمو\)](https://amwal.com.sa/)) (<https://amwal.com.sa/>)

تعد الشركات العائلية في المملكة العربية السعودية جزءاً مهماً من البنية التحتية الاقتصادية والأعمال التجارية بالبلاد، فهي تشكل نسبة كبيرة من الشركات العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية بالمملكة حيث تمثل الشركات العائلية تشكل 90 % من جميع الشركات المسجلة في السوق السعودي، لعام 2023 بالإضافة أن 95 % من الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة تعتبر عائليةً، وتستثمر في 250 مليار ريال في منظومة الاقتصاد السعودي، وتؤثر في إجمالي الناتج المحلي التي تسعى الحكومة للمحافظة عليه، وتسعى لنمو مثل هذه النشاطات الوطنية، كما أنه لا يخفى وجود العديد من الشركات العائلية في المجال الزراعي، والصناعي، والاستثماري، ومن الملاحظ أن أغلب الشركات السعودية هي شركات عائلية، وغالبًا ما تكثر الشركات العائلية في الشركات المتوسطة والصغيرة، وهي تتخذ أحد أشكال الشركات: شركة تضامن، أو شركة ذات مسؤولية محدودة، أو شركة توصية بسيطة، أو توصية بالأسهم. (المقدم، العزمي، 2024).

تمثل الشركات العائلية الشكل الأقدم والأكثر انتشاراً لمنظمات الأعمال في العالم وتساهم بأكثر من 70 % من إجمالي الأعمال التجارية العالمية وتلعب دوراً رئيسياً في نمو الاقتصاد وتوظيف القوى العاملة (حمدي وآخرون، 2019)، وعلى الرغم من تغيير الظروف الاقتصادية بوتيرة متسارعة لا يزال قطاع الشركات العالمية قادرةً على تحقيق النجاح والمكاسب الاقتصادية على المستوى المحلي والوطني، وتمثل الشركات العائلية قطاعاً اقتصادياً حيوياً لجميع الدول وتوفر الاستقرار والالتزام على المدى الطويل والمسؤولية تجاه مجتمعاتها وموظفيها، فضلاً عن دورها كمحرك للتغيير والابتكار والتنافسية في الاقتصاد الوطني وتشكل الشركات العائلية في المشرق

العربي ما يصل إلى 90 % من جميع الشركات وتوظيف 80 % من القوى العاملة، وتساهم بنسبة 60 % من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، وفي منطقة الخليج العربي تولد الشركات العائلية حوالي 80 % من الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع النفط (pwc,2016) .

وأهم ما يميز الشركات العائلية في المنطقة هو وجود الثقافات الراسخة والقيم القوية والطريقة المختلفة لقياس النجاح وسرعة اتخاذ القرار (بانقا، 2013، 1)

لذلك وفي ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة ورؤية المملكة 2030، أصبح دخول الشركات العائلية السعودية إلى السوق الموازية خيارًا استراتيجيًا يهدف إلى تحقيق الاستدامة والنمو. ومع ذلك، تواجه هذه الشركات تحديات تتعلق بالهيكلية الإدارية والتمويل والاستعداد للالتزام بالمعايير التنظيمية. لذا، يُعتبر دمج الشركات العائلية أحد الحلول الفعالة التي تساهم في تعزيز قدرتها على الاستفادة من الفرص الاستثمارية في "نمو"، حيث يوفر الدمج كيانًا أكثر قوة من الناحية المالية والإدارية، مما يزيد من قدرتها على الامتثال لمتطلبات الإدراج وتحقيق أداء مستدام.

لذلك فإن هذه الدراسة جاءت لتلقي الضوء على عمليات دمج الشركات كاستراتيجية لدخولها لسوق نمو السوق الموازية.

مشكلة الدراسة:

توصل الباحث الى مشكلة الدراسة من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة لتحديد الفجوة البحثية لدراسته ثم قام بعمل دراسة استطلاعية لتحديد المشكلة كما يلي:

عرض الباحث العديد من الدراسات السابقة التي تناولت الشركات العائلية ويلاحظ أن من حيث الهدف يختلف من دراسة إلى أخرى، منها، معرفة كيفية تحول الشركات العائلية الى شركات مساهمة كدراسة (نادر، 2016)، ودراسة (Roland, 2018) عن تحويل الشركات العائلية - قيادة التغيير - لتحقيق النجاح، وأخرى دراسة الآثار القانونية التي تنتج عن دمج الشركات العائلية كدراسة (عثمان، 2020)، ودور البورصة في دمج الشركات العائلية كدراسة (بوعبوز، جباري، 2022)، أما دراسة (Juan Andrés de Oliveira Pérez (2021 فكانت عن دمج الشركات المملوكة للعائلة- تطبيق نظرية الاستيعاب"، وأخرى هدفت لمعرفة دور صناديق الاستثمار في دمج الشركات العائلية كدراسة (حمود، قرامز، 2023). أما دراسة (maiya worek, 2017) عمليات الاندماج والاستحواذ في الشركات العائلية، ومعرفة أثر تطبيق أبعاد الحوكمة على أداء الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية كدراسة (المقدم، العزمي، 2024) وفي دراسة أخرى معرفة أثر الاندماج على عقود الشركات الدامجة والمندمجة، ومن ناحية أخرى معرفة أثر تطبيق

مبادئ الحوكمة الرشيدة على الأداء الاستراتيجي للعمليات في الشركات العائلية كدراسة (توفيق، 2024).

أما الدراسة الحالية فهدفها الرئيسي هو دمج الشركات والمؤسسات العائلية في المملكة العربية السعودية: دراسة حول إنشاء شركة مساهمة لدخول سوق نمو السوق الموازية.

وتسعى هذه الدراسة إلى الوصول لنتائج لتعرض دمج الشركات كاستراتيجية لدخول -سوق النمو- السوق الموازية لسوق المال السعودي ، وهذا الدمج له أثر ايجابي من الناحية المالية وتوفير فرصا لتنوع الأنشطة وتوسيع قاعدة العملاء، يمكن لدمج الشركات والمؤسسات العائلية أن يعزز الشفافية والحكومة كما ينتج عنها بعض التغيرات الهيكلية والقانونية وقد تواجهه مشاكل قانونية.

الدراسة الاستطلاعية:

من خلال المقابلات المتعمقة التي تمت في الدراسة الاستطلاعية لعدد (5) من اصحاب الشركات العائلية عن سبب اتجاه الشركات العائلية ودخولها الى سوق-نمو السوق الموازية خلال العام 2024 ومعرفة المشاكل التي تواجه الشركات في الانتقال من جيل الى جيل، والتي تؤثر على أدائها والدور الإيجابي لدخولها سوق-نمو السوق الموازية من الانهيار واستمراريتها في دخولها سوق نمو السوق الموازية ظهرت النتائج التالية:

- قلة الانضباط الإداري للشركات.
- ضعف أداء الشركات ومواجهة عثرات مالية وفنية دون وجود خطط لحل تلك الازمات.
- عدم وجود اليات لحل المنازعات.
- استخدام الأصول المملوكة للشركة في الأغراض الشخصية.
- التنافس العائلي بين أفراد العائلة للوصول الى إدارة الشركة بحجة ادخال أفكار جديدة وطرق حديثة لإدارتها.

سيطرة التعامل بالأسلوب الابوي

من خلال عرض الدراسة الاستطلاعية يلاحظ أن المملكة العربية السعودية تحرص على استقرار هذه الشركات والمحافظة على نموها في المستقبل، لما لها من تأثير على السوق والمجتمع، وعلى الرغم من نجاح الشركات العائلية بشكل عام في تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية للعائلة نفسها وللمجتمع المحلي، إلا أن عددًا قليلًا من هذه الشركات يستمر حتى الجيل الثالث في الملكية العائلية، وهذه الشركات العائلية تواجه تحديات وعقبات كثيرة غيرها من الشركات الأخرى، وتبدأ المشكلات بالتعاظم والتفاقم عند عدم وجود حوكمة وشفافية واضحة تقرر وتبين ما يختلف فيه من قرارات وتنظيمات.

كما تواجه الشركات العائلية كغيرها من الشركات مشكلة عدم استمرارية الشركة نتيجة لعوامل خارجية، والانهيارات المالية، أو عوامل داخلية نتيجة سوء الإدارة، وضعف نظام الشركة، وخاصة عندما تنتقل الشركة من جيل المؤسسين إلى الجيل الثاني أو الثالث، فتؤدي هذه العوامل إلى انهيار الشركة، ومن هنا لابد من معالجة هذه المشكلات من خلال دمج الشركات والمؤسسات العائلية في كيان سمي نمو السوق الموازية وهو سوق موازي يمتاز بمتطلبات إدراج أقل، كما يعتبر منصة بديلة للشركات الراغبة بالإدراج، علماً بأن الاستثمار في هذا السوق مخصص للمستثمرين المؤهلين فقط، كما يعد نمو - السوق الموازية - زيادة تنوع الأدوات الاستثمارية المتاحة و تعميق السوق المالية السعودية التي تمكن الشركة العائلية من الاستمرار في ظل الظروف والتغيرات التي تطرأ على الشركة على المستوى المحلي والدولي.

مما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في محاولة الاجابة على التساؤلات التالية:

هل يوجد تأثير لدمج الشركات على تحسين الوضع المالي للشركات وتأهيلها لمتطلبات الادراج في سوق نمو؟

والذي يتفرع منه أسئلة فرعية تالية:

- ✓ هل يوجد تأثير لدمج الشركات على تحسين المؤشرات المالية (الايادات-الارباح) اللازمة للأدراج في السوق الموازية؟
- ✓ هل يوجد تأثير لاستراتيجية الدمج على توافق الشركات مع متطلبات الافصاح والحوكمة في سوق النمو؟
- ✓ هل يساهم دمج الشركات في تعزيز القدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة لدخولها السوق المالية السعودية؟
- ✓ هل تؤثر استراتيجية الدمج ايجابياً على فرص الشركات في الحصول على تمويل بعد الادراج في السوق الموازية؟
- ✓ هل يوجد تأثير لدمج الشركات على تسريع عملية الادراج في سوق نمو مقارنة بالشركات غير المندمجة؟

أهمية الدراسة النظرية والتطبيقية:

أهمية الدراسة النظرية:

- تتمثل الأهمية النظرية لهذه الدراسة في معرفة مفهوم دمج الشركات والتي تحمل أهمية نظرية كبيرة لمساهمة دراسة دمج الشركة في فهم كيفية تفاعل الشركات في الأسواق وكيف

تؤثر هذه الديناميات على الاقتصاد بشكل عام ويساعد ذلك على تحليل قوى السوق والمنافسة

- كما يوفر دمج الشركات اطارا لنموذج نظري يمكن من خلاله تطوير نظريات جديدة في مجالات الاقتصاد وادارة الاعمال والمالية ويمكن ان تساهم هذه النظريات في فهم كيفية تحقيق القيمة من خلال الدمج والاستحواذ،
- من خلال دراسة حالات دمج الشركات يمكن توضيح استراتيجيات النمو المختلفة التي تعتمد عليها الشركات مما ساعد في تطوير استراتيجيات اكثر فعالية، وفهم الجوانب القانونية والتنظيمية المرتبطة بعمليات الدمج.
- اثر المكنبة العربية بنتائج الدراسة الحالية لتبنى على نتائجها دراسات ذات الشأن في هذا الموضوع

أهمية الدراسة التطبيقية:

- تتمثل أهمية الدراسة التطبيقية في التعرف على خطوات انشاء شركات مساهمة لدخول سوق نمو السوق الموازية في المملكة العربية السعودية.
- الاستفادة من نتائج الدراسة التطبيقية للمستثمرين والمسؤولين، تعد نتائج دمج الشركات العائلية في هذه الدراسة تمهيدا للعديد من الدراسات التالية لها ذات الأهمية بموضوع الدراسة.
- تضع أمام المهتمين بمجال إدارة الاعمال نموذج لدمج شركات عائلية لدخول سوق نمو السوق الموازية في المملكة العربية السعودية والتي تعرض حالة الشركات العائلية ووضعها قبل وبعد الدمج وقبل وبعد الدخول في سوق نمو السوق الموازية ليستفيد منها أصحاب الشركات العائلية بالإضافة الى تقييم هذا النموذج للخروج بنتائج وتوصيات يستفاد منها المهتمين بهذا المجال.
- تساعد عملية دمج الشركات تعزيز القدرة التنافسية للشركة في السوق حيث يمكن الاستفادة من موارد اكبر وتقنيات متطورة وخبرات متنوعة وتوسيع نطاق الاعمال التجارية والاستفادة من اسواق جديدة مما يزيد من فرص النمو والعائدات بالإضافة الى تحسين الكفاءة التشغيلية، فتساعد عملية الدمج تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة مما يساهم في تحسين الربحية.
- دخول سوق نمو السوق الموازية للشركات العائلية الدامجة تكون اكثر جاذبية للمستثمرين حيث تقدم فرص الحصول على تمويل من البنوك والمستثمرين وتحسين مركزها المالي وتوسيع الشبكات التجارية وبناء علاقات استراتيجية مع شركاء جدد.

وتتمثل أهمية عملية دمج الشركات العائلية ودخولها لسوق نمو السوق الموازية في تحقيق استدامة على المدى الطويل، وضمان استمرارية الأعمال للأجيال القادمة بالتالي، يعتبر دمج الشركات العائلية خطوة استراتيجية لدخول سوق نمو السوق الموازية، حيث يمكن أن يحقق فوائد كبيرة تعزز من موقعها في السوق وتساعد على التوسع والنمو

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في معرفة تأثير لدمج الشركات على تحسين الوضع المالي للشركات وتأهيلها لمتطلبات الإدراج في سوق نمو.

والذي يتفرع منه الأهداف الفرعية التالية:

1. تحليل أثر دمج الشركات على قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الإدراج في سوق نمو – السوق الموازية في السوق المالية السعودية.
2. تحديد مدى مساهمة استراتيجية الدمج في تحسين المؤشرات المالية والإدارية التي تؤهل الشركات للدخول إلى السوق.
3. قياس تأثير الدمج على توافق الشركات مع متطلبات الإفصاح والحوكمة المحددة من قبل هيئة السوق المالية.
4. استنتاج مدى فعالية الدمج كخيار استراتيجي لتعزيز التوسع والنمو في البيئة الاقتصادية السعودية

الدراسات والبحوث المرجعية:

إن الاهتمام بما قدمه الباحثون من دراسات وأبحاث سابقة خطوة هامة لمعرفة الفجوة البحثية لدى الباحث وما قدمته نتائج الأبحاث السابقة من معلومات تفيد البحث الحالي في العديد من الجوانب المنهجية والنظرية لذلك فهناك من الدراسات التي اهتمت بعمليات الدمج

أولاً: الدراسات التي اهتمت بالشركات في السعودية :

دراسة الحاج(2017) بعنوان " دور الحوكمة في استمرار ونجاح الشركات العائلية: دراسة تطبيقية على الشركات العائلية السعودية، فقد أثبتت أن تطبيق مبادئ الحوكمة، وفصل الملكية عن الإدارة يؤدي إلى تحسين الأداء الإداري في الشركات العائلية السعودية، وبالتالي نجاحها واستمرارها وأن تطبيق مبادئ الحوكمة والمساءلة والإفصاح والشفافية يساعد على نجاح واستمرار الشركات العائلية السعودية .

أما دراسة المقدم، العزمي(2024)، بعنوان " أثر تطبيق أبعاد الحوكمة على أداء الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية"، هدفت الدراسة إلى التحقق من تحديد أثر (العدالة، الشفافية، المساءلة، النزاهة، المشاركة، على مستوى أداء الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية، تضمنت عينة

الدراسة 185 موظف من الشركات، وتم توزيع استبانة إلكترونية عليهم عبر تطبيق واتس اب استخدمت الدراسة الإحصاء الوصفي لتوصيف المتغيرات وتم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختيار نموذج وفروض الدراسة. أظهرت النتائج أن أبعاد الحوكمة لها تأثير إيجابي على أداء الشركات العائلية.

دراسة الخواصنة (2024) بعنوان الضوابط القانونية لاندماج الشركات وتحولها في ضوء نظام الشركات في المملكة العربية السعودية

يستكشف هذا البحث الإصلاحات والتطورات القانونية التي تم اتخاذها من قبل المنظم في المملكة العربية السعودية فيما يتعلق باندماج الشركات وتحولها وكيفية تنظيم هذه العمليات القانونية بموجب نظام الشركات السعودي الصادر في العام 2022، و تم التركيز على أهمية هذه الإصلاحات التشريعية في تعزيز البيئة القانونية في جذب الأعمال و الاستثمارات و العمل على تحفيز التنمية الاقتصادية في المملكة. ويسلط هذا البحث الضوء على المواد ذات الصلة في النظام السعودي التي تنظم اندماج الشركات وتحولها، مع التأكيد على الإجراءات والشروط المطلوبة لتنفيذ هذه العمليات بشكل شفاف وقانونية، كما تم مناقشة الآثار الاقتصادية والقانونية لهذه العمليات على المساهمين والشركات والاقتصاد الوطني. ويتناول هذا الجهد الذي قام به المشرع السعودي لتنظيم هذه العمليات بشكل متقن البحث أي ومناسب في نظام الشركات، مع تشجيع المستثمرين والشركات للاستفادة من هذا الإطار القانوني الجديد. و يسلط هذا البحث الضوء على كيفية تحسين بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية من خلال تنظيم تحول الشركات واندماجها، وكيفية تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي في البلاد .

ثانيا: الدراسات التي اهتمت بدمج الشركات العائلية:

كدراسة (maiija worek, 2017)، بعنوان "عمليات الاندماج والاستحواذ في الشركات

العائلية: مراجعة الادبيات ورؤية مستقبلية" وجاءت نتائجها لتؤكد من خلال دراسة 41 مجلة ومقالا عن عمليات الاندماج والاستحواذ في الشركات العائلية، أنه من المهم تمييز وفحص نوع الحوكمة، مثل العائلية وغير العائلية، عند دراسة قضايا الاندماج والاستحواذ، لأن سماتها المميزة تؤثر على استراتيجيتها والاختيارات، وأهداف العمل، وبالتالي سلوك الاندماج والاستحواذ،

وقامت دراسة شهاب (2018) بعنوان " الاندماج واثاره على الشركاء / المساهمين:

دراسة مقارنة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الاندماج وأهم أثاره على الشركاء أو المساهمين في الشركات الداخلة في اندماج المساهمين من خلال نصوص قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة ١٩٨٩، وتحليل هذه النصوص، وبيان مدى شمولها لآثار المتعلقة بالشركاء أو المساهمين نتيجة اندماج الشركات. وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى عدد من النتائج منها إن المشرع الأردني في قانون الشركات شأنه شأن معظم القوانين المقارنة لم يضع تعريفا لاندماج الشركات، وكذلك إلى عدد من التوصيات منها نتمنى على المشرع الأردني السماح للشركات التي تكون في مرحلة التصفية بالاندماج مع غيرها، وذلك ضمن ضوابط وشروط وأسس محددة يضعها المشرع،

وتضمن أن لا يكون الهدف منه التحايل في حال كان الوضع المالي للشركة تحت التصفية منهارا، وأن يكون من شأنه السماح لها بالاندماج، لأنه يعود بالفائدة على الشركات والاقتصاد الوطني. وسوف أتناول في الفصل الأول من هذه الدراسة تعريف الاندماج وصوره، وطرقه والأسباب التي تدفع الشركات إلى الاندماج، وبيان الطبيعة القانونية لعملية الاندماج وعرض الآراء الفقهية حول الطبيعة القانونية للاندماج، وبيان الشروط الواجب توافرها في عملية الاندماج حتى تكون عملية صحيحة وموافقة للقانون بالإضافة إلى التعرض لبعض الأنظمة التي يتشابه معها الاندماج، وثم بعد ذلك بيان إجراءات الاندماج التحضيرية والرسمية والواجب إتباعها حتى يخرج الاندماج إلى حيز الوجود، وفي الفصل الثاني منها تعرضت لأهم آثار الاندماج على الشركاء أو المساهمين من حيث حق الشركاء أو المساهمين في الحصول على مقابل الاندماج وحقوقهم بإدارة الشركة الدامجة أو الجديدة الناتجة عن الاندماج وبيان حقوقهم بالاعتراض على الاندماج سواء كان بالاعتراض على قرار الاندماج أمام الوزير أو الطعن فيه أمام المحكمة وفي نهايته تحدثت عن حوافز الاندماج.

في حين قامت دراسة (Roland, 2018) بعنوان: تحويل الشركات العائلية -قيادة التغيير- لتحقيق النجاح على المدى الطويل فقد كشفت نتائج الدراسة أنه على الرغم من إدراك الشركات العائلية للحاجة إلى الابتكار والتزامها الواضح بالتغيير، إلا أنها لا تزال تكافح من أجل تحقيق ذلك. بينما يدركون أنهم بحاجة إلى التغيير، إلا أنهم غير متأكدين من كيفية اتخاذ الخطوة الأولى وقد يواجهون صعوبات في تطوير خطة قابلة للتطبيق من أجل التغيير المستدام لتعزيز قدرتها التنافسية في عصر الاضطراب، تحتاج الشركات العائلية إلى إعادة تجهيز نفسها من خلال تطوير قدرات مبتكرة، وتعزيز الحوكمة، وإضفاء الطابع المهني على الأعمال. وتضيف الدراسة على أن التحول هو رحلة، مع العديد من المسارات المحتملة التي تؤدي إلى نفس الوجهة. بينما يجب أن تختار الشركات العائلية المسار الأكثر ملاءمة لها، يجب عليها أيضا منح نفسها بعض المجال للابتعاد عن هذا المسار إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

كما تناولت دراسة السقا (2024)، بعنوان: أثر الاندماج على عقود الشركات الدامجة والمندمجة، دراسة تحليلية في ضوء مبادئ الحوكمة: أثر الاندماج على عقود الشركات الدامجة والمندمجة، وهدفت الدراسة على الوقوف على مدى تأثير حالة الاندماج على العقود المبرمة قبل الاندماج، وتوصلت الدراسة إلى مجموع من النتائج أهمها: ينتقل عقد العمل بكافة شروطه كما هي، ويستوي أن يكون الانتقال بسبب بيع المنشأة أو الإرث أو الاندماج أو غير ذلك من الأسباب، وتطبيقاً للأحكام العامة، لم يعد لانتقال ملكية المنشأة إلى منشأة أخرى - بسبب الاندماج - أي أثر عقود العمل المبرمة بين العامل في هذه العقود، وإنما ينتقل العقد من الشركة أو الشركات المندمجة إلى الشركة الدامجة أو الجديدة، أو بمعنى آخر ينتقل العقد إلى رب العمل الجديد، ويتم

ذلك على الرغم من عدم وجود نص في عقد العمل أو عقد الاندماج ينص على هذا الانتقال، حيث يتم الانتقال في هذه الحالة بقوة القانون.

دراسة توفيق، (2024) بعنوان " أثر تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة على الأداء الاستراتيجي للعمليات في الشركات العائلية" دراسة تطبيقية على عينة من الشركات العائلية العاملة في السوق المصري، هدف البحث الى التعرف على العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة وبين تطوير الأداء الاستراتيجي للعمليات في الشركات العائلية العاملة في السوق المصري وذلك من خلال التطبيق على عينة مكونة من (430) شركة من الشركات العائلية في إقليم القاهرة الكبرى (محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية) توصلت الدراسة الى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة وبين تطوير الأداء الاستراتيجي للعمليات (الأداء التنافسي للعمليات) (الأداء التنافسي للعمليات - الأداء التشغيلي للعمليات- الأداء المالي للعمليات) في الشركات العائلية العاملة محل الدراسة والبحث.

وتناولت دراسة الطراونة (2020) بعنوان اثر الاندماج على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان.

هدفت الدراسة إلى قياس مدى أثر اندماج الشركات على القيمة السوقية للشركة (الشركات المساهمة الأردنية العامة المدرجة في بورصة عمان) باستخدام نموذج Ohlson ، حيث اشتملت الدراسة على الشركات المساهمة العامة من جميع القطاعات (الصناعي، المالي، الخدمي) المدرجة ضمن بورصة عمان والتي انطبقت عليها شروط الدراسة خلال فترة ستة سنوات وحيث تمثلت (ثلاث سنوات قبل سنة الاندماج وثلاث سنوات بعد سنة الاندماج). اعتمدت الباحثة في جمع البيانات والمعلومات الخاصة في استكمال موضوع الدراسة على المصادر الثانوية ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث تم إدخال البيانات التي تم جمعها إلى برنامج (SPSS 22) برامج التحليل الإحصاء الوصفي والبيانات الديموغرافية. واستخدمت أيضا برمجية (STATA 15) ، الانحدار الخطي البسيط لاختبار فرضيات الدراسة وتأثير كل من المتغيرات الدراسة على قيمة الشركة للإجابة على تساؤلات الدراسة واستخلاص نتائجها وتقديم بعض التوصيات بناء على نتائج الدراسة. ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وأهمها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير مجموع حقوق المساهمين على قيمة الشركة ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير الأرباح على قيمة الشركة ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير التنوع على قيمة الشركة ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير الاندماج على قيمة الشركة حيث كانت جميع العلاقات إيجابية باستثناء التنوع الذي أظهر أثر سلبي على قيمة الشركة. كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة عمل دراسة علمية مركزة من قبل لجان اندماج مختصة قبل الانخراط في عمليات الاندماج مع الشركات الأخرى لتفادي الوقوع باندماجيات فاشلة أو اندماج مع شركات ضعيفة التي تؤدي إلى ضعف الأداء المالي وربما قد تصل إلى مرحلة الإفلاس والتصفية، أيضا ضرورة القيام بدراسة شاملة لأوضاع الشركات الراغبة في الاندماج من كافة الجوانب المالية والإدارية وذلك قبل تحديد القيم العادلة للأصول والخصوم لكل شركة

ومن ناحية أخرى تناولت دراسة عثمان (2020) بعنوان: "الأثار القانونية التي تنتج عن دمج الشركات وفقا للقانون السوداني والقانون المقارن"، ظاهرة الاندماج وأثره وفقاً للنصوص القانونية مع الدراسة المقارنة بين القانون السوداني والقانونيين المصري والفرنسي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عملية اندماج الشركات وبين أدائها، كما توصلت الدراسة إلى أن الاندماج ساهم في حماية الاقتصاد من التعرض للاهتزاز الناتج عن تقلب الأسواق والقرارات السياسية المالية.

دراسة فتوح (2020) بعنوان اندماج الشركات: هدف البحث إلى التعرف على اندماج الشركات. كشف البحث عن اندماج الشركات، يوجد نوعان من الاندماج. وأشتمل أربعة مباحث، وعرض المبحث الأول مقدمة عامة تعريف الشركة، وأنواعها، والشركات التجارية، والاندماج كوسيلة لانقضاء الشركة. وبين أنواع الاندماج، وكيفية الاندماج. وركز المبحث الثاني على كيفية تقييم أصول وخصوم الشركة الراغبة في الاندماج، النصوص القانونية الحاكمة لموضوع التقييم. أهتم بعرض إجراءات تقييم أصول وخصوم الشركة الراغبة في الاندماج وفقاً لما جاء بالنصوص القانونية. وركز المبحث الثالث على الإجراءات الواجب اتباعها عند الاندماج وأشتمل على عدة مواد. وعرض المبحث الرابع الآثار المترتبة على الاندماج، وجاء بالآثار غير الضريبية، والآثار الضريبية. واختتم البحث بالإشارة إلى الآثار الضريبية للاندماج، من ناحية تاريخ الاندماج، ومن الناحية المحاسبية الضريبية عن الأرباح الرأسمالية.

وفي الدراسات في البيئة الأجنبية كما في دراسة (2021) Juan بعنوان "دمج الشركات المملوكة للعائلة- تطبيق نظرية الاستيعاب-". تمثل الشركات العائلية أحد ركائز الاقتصاد الحديث. في البرتغال، إنهم يمثلون أكثر من 50٪ من جميع الشركات القائمة في البرتغال، يتناول هذا البحث عملية دمج ثلاث مؤسسات مملوكة لشركة عائلة واحدة، حالياً مع مديرين مختلفين على رأس كل فرع، مع التركيز على خلق القيمة الناشئة عن الاندماج. وتم استخدام أداة التقييم المالي المستخدمة لتقييم الفوائد الملموسة للاندماج. يتم استخدام نظرية الاستيعاب الداخلي الخلفية النظرية لدمج الشركات المحلية، التي مفادها إن الاندماج تشير نتائج الدراسة أن الاندماج المقصود يخلق قيمة تمهد الطريق لاكتماله. هذا المشروع يتميز بتجربة طبيعية وينبغي أن يثير اهتمام أصحاب الأسرة، لأنه يثبت أن الاندماج المزمع سيحقق فوائد ملموسة. فهو يساهم في المعرفة الأكاديمية.

أما دراسة بوغمبروز، جباري (2022) بعنوان "مساهمة بورصة الجزائر في دمج المؤسسات الناشئة": دراسة حالة بعض من الشركات الناشئة، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسات الناشئة بالجزائر في تفعيل بورصة الجزائر وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: تعتبر بورصة الجزائر دافع لتطوير المؤسسات الناشئة وتحقيق مبدأ ربح ربح لتدعيم المؤسسات الناشئة وتفعيل بورصة الجزائر.

وفي دراسة حمود وقرامز (2023) بعنوان " دور صناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعيا في دمج الممارسات المسؤولة بالشركات": إشارة إلى حالة مجموعة من الدول الأوروبية تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور صناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعياً في دمج الممارسات المسؤولة بالشركات مع الإشارة إلى حالة مجموعة من الدول الأوروبية، وهي تفترض وجود مزجا بين عدة استراتيجيات ويتعلق الأمر بكل من استراتيجية الفحص السلبي واستراتيجية الفحص الإيجابي واستراتيجية المشاركة والتصويت. توصلت الدراسة إلى أن صناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعيا تطبق مزجا بين عدة استراتيجيات لكي تنجح في إعادة توجيه سلوك الشركات لصالح الممارسات المسؤولة، ويرتبط اختيار هذا المزج بالمنطقة الجغرافية ونوع القطاع المستهدف.

التعليق على الدراسات السابقة:

عرض الباحث العديد من الدراسات السابقة التي تناولت الشركات العائلية ويلاحظ أن من حيث الهدف يختلف من دراسة إلى أخرى، منها، معرفة كيفية تحول الشركات العائلية الى شركات مساهمة كدراسة (نادر، 2016)، ودراسة (Roland, 2018) عن تحويل الشركات العائلية - قيادة التغيير - لتحقيق النجاح، وأخرى دراسة الآثار القانونية التي تنتج عن دمج الشركات العائلية كدراسة (عثمان، 2020)، ودور البورصة في دمج الشركات العائلية كدراسة (بوعبوز، جباري، 2022)، أما دراسة (Juan Andrés de Oliveira Pérez (2021 فكانت عن دمج الشركات المملوكة للعائلة- تطبيق نظرية الاستيعاب"، وأخرى هدفت لمعرفة دور صناديق الاستثمار في دمج الشركات العائلية كدراسة (حمود، قرامز، 2023). أما دراسة (maiija worek, 2017) عمليات الاندماج والاستحواذ في الشركات العائلية، ومعرفة أثر تطبيق أبعاد الحوكمة على أداء الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية كدراسة (المقدم، العزمي، 2024) وفي دراسة أخرى معرفة أثر الاندماج على عقود الشركات الدامجة والمندمجة، ومن ناحية أخرى معرفة أثر تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة على الأداء الاستراتيجي للعمليات في الشركات العائلية كدراسة (توفيق، 2024).

أما الدراسة الحالية فتتمثل هدفها الرئيسي دمج الشركات والمؤسسات العائلية في المملكة العربية السعودية: دراسة حول إنشاء شركة مساهمة لدخول سوق نمو السوق الموازية.

أما من حيث النتائج:

- أن ضمان استمرار الشركة، ومصادر تمويلها، والاعفاءات الضريبية هي العوامل الأكثر أهمية عند اتخاذ قرار التحوّل يليها تعزيز مكانة الشركة وزيادة شهرتها، واستغلال الفرص المتاحة والتوسع في الأسواق. (فجاءت النتائج دراسة (نادر، 2016).

- نظراً لطبيعة الشركات العائلية الفريدة، فإن استخدامها يتم تشجيع الأطر النظرية البديلة بالإضافة إلى نظرية الوكالة في الدراسات المستقبلية من أجل فهم أفضل لطبيعة الشركات

العائلية (mai ja worek, 2017)، التحول هو رحلة التي تؤدي الى ان الشركات العائلية تتجه اليه اذا جاء في مصلحتها (Roland ,2018)

- تم اللجوء إلى الاندماج بين الشركات من أجل تحقيق مصلحة عامة وطنية لحماية الاقتصاد الوطني والحفاظ على سمعته وحمايته من التعرض للاهتزاز (دراسة، عثمان، 2020).
- أن الاندماج المقصود يخلق قيمة تمهد الطريق لاكتماله. (Juan ,2021)
- تعتبر بورصة دافع لتطوير المؤسسات الناشئة وتحقيق مبدأ راجح راجح لتدعيم المؤسسات الناشئة (بوغمبور، جباري، 2022).
- صناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعيا تطبق مزجا بين عدة استراتيجيات لكي تنجح في إعادة توجيه سلوك الشركات لصالح الممارسات المسؤولة، ويرتبط اختيار هذا المزج بالمنطقة الجغرافية ونوع القطاع المستهدف (حمود وقرامز، 2023).
- أن أبعاد الحوكمة لها تأثير إيجابي على أداء الشركات العائلية، (المقدم، العزمي، 2024).
- لم يعد لانتقال ملكية المنشأة إلى منشأة أخرى - بسبب الاندماج - أي أثر عقود العمل المبرمة بين العامل في هذه العقود، وانما ينتقل العقد من الشركة أو الشركات المندمجة إلى الشركة الدامجة أو الجديدة، أو بمعنى آخر ينتقل العقد إلى رب العمل الجديد، (السقا، 2024).

- وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة وبين تطوير الأداء الاستراتيجي للعمليات في الشركات العائلية العاملة (توفيق، 2024)
- وتسعى هذه الدراسة إلى الوصول لنتائج تؤكد فرضيتها بأن دمج الشركات العائلية ودخولها الى سوق - نمو السوق الموازية في المملكة العربية السعودية لها أثر ايجابي من الناحية المالية وتوفير فرصا لتنوع الأنشطة وتوسيع قاعدة العملاء، يمكن لدمج الشركات والمؤسسات العائلية أن يعزز الشفافية والحوكمة كما ينتج عنها بعض التغيرات الهيكلية والقانونية وقد تواجهه مشاكل قانونية.

الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في التعرف على كيفية صياغة المشكلة وتحديد الاهداف والاهمية والمنهج المستخدم، وتحديد المصطلحات والتعريفات.

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية:

المشروعات العائلية:

- يعرفها (عبد المجيد، 2002) المشروعات العائلية بأنها: المشروعات التي يعمل فيها اثنان أو اكثر بينهما صله عائلية ويملكها احدهما او كلاهما

- وصف (زيدان، 2009) المشروعات العائلية بأنها: المشروعات المملوكة بالكامل لعائلة واحدة أو تلك التي تسيطر عليها واحدة على القوة التصويتية.

- وهي تلك الشركات التي يكون اصدار القرار فيها حكرا على افراد العائلة التي تمتلك اسمهم هو حصص هذا المشروع (Shah & Syed, 2013)

التعريف الاجرائي: ويعرفها الباحث بأنها المشروع الذي تتمركز مملكته وادارته داخل وحدة العائلة.

إجراءات الدراسة:

منهج الدراسة:

يعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائي، الذي يُستخدم لتتبع الظواهر الجزئية وتحليلها بهدف الوصول إلى تعميمات أو نتائج كلية. حيث يتم في هذه الدراسة تتبع حالات واقعية لعمليات دمج تمت بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وتحليل مدى تأثير هذه العمليات على قدرتها على الإدراج في سوق نمو - السوق الموازية. ويهدف الباحث إلى استخلاص استنتاجات عامة حول مدى فعالية استراتيجية الدمج كوسيلة للدخول إلى السوق وتحقيق الاستدامة المالية.

ادوات الدراسة:

وتعتمد الدراسة على مجموعة من أدوات جمع البيانات، أبرزها:

1. تحليل محتوى التقارير المالية السنوية للشركات المدرجة في سوق نمو.
2. تحليل وثائق وإفصاحات السوق المالية وهيئة السوق المالية السعودية ذات الصلة بعمليات الدمج ومتطلبات الإدراج.
3. تصميم استبانة موجهة إلى عدد من مديري الشركات والمختصين الماليين لاستطلاع آرائهم حول تأثير الدمج على جاهزية الشركات للدخول إلى سوق نمو.

مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات العائلية في المملكة العربية السعودية المدرجة في سوق نمو والتي يبلغ عددها (92) شركة .

عينه البحث:

تتمثل عينة الدراسة في عدد من الشركات (ميلان، حديد الرياض، نفط الرياض، شركة رؤوم، ومصاعد) ويرجع سبب اختيار الشركات الى ارتفاع قيمة رأس المال قبل الطرح وبعد الطرح) كعينة من المجتمع الكلي للشركات.

ودراسة الحالة سوف تكون من عينة لمجموعة الشركات العائلية في المملكة العربية السعودية والتي يتم دمجها استعداد لدخولها سوق - نمو السوق الموازية (مصنع الاكواب - حياة الورق للأكواب - مؤسسة شبكة الشرقية للطباعة).

حدود الدراسة

1. **الحدود الموضوعية:** تركز الدراسة على تحليل استراتيجية دمج الشركات الصغيرة والمتوسطة وتأثيرها على الإدراج في سوق نمو فقط، دون التطرق إلى استراتيجيات توسع أخرى.
2. **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على الشركات العاملة داخل المملكة العربية السعودية والمسجلة أو المؤهلة للإدراج في السوق الموازية (نمو).
3. **الحدود الزمنية:** تغطي الدراسة الفترة من 2017 (سنة انطلاق سوق نمو) حتى 2025، مع التركيز على أحدث البيانات المتوفرة.
4. **الحدود البشرية:** تركز على آراء مسؤولي الشركات والمحللين الماليين والمختصين في شؤون السوق المالية.

متغيرات البحث:

عند دمج الشركات واستراتيجية دخولها الى سوق المال يمكن تحديد المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة بناءة على طبيعة الدراسة واهدافها

المتغير المستقل: دمج الشركات

هذه المتغيرات تؤثر على عملية الدمج او على نجاح دخول سوق نمو السوق الموازي والتي تشمل:

1- العوامل المالية للشركات:

- حجم الاصول
- الايرادات والارباح
- مستويات الديون والرافعة المالية
- المتغير الوسيط- استراتيجيات دخول سوق نمو:**
- توقيت الادراج في السوق الموازي
- السعر الاول للاكتتاب
- الشراكات المحتملة مع المستثمرين المؤسسين.

المتغير التابع: دخول سوق المال

هي النتائج التي يمكن قياسها بناء على تأثير المتغيرات المستقلة وتشمل:

1- الاداء المالي بعد الدمج:

(زيادة الارباح- تحسن التدفق النقدي - تقليل التكاليف التشغيلية)

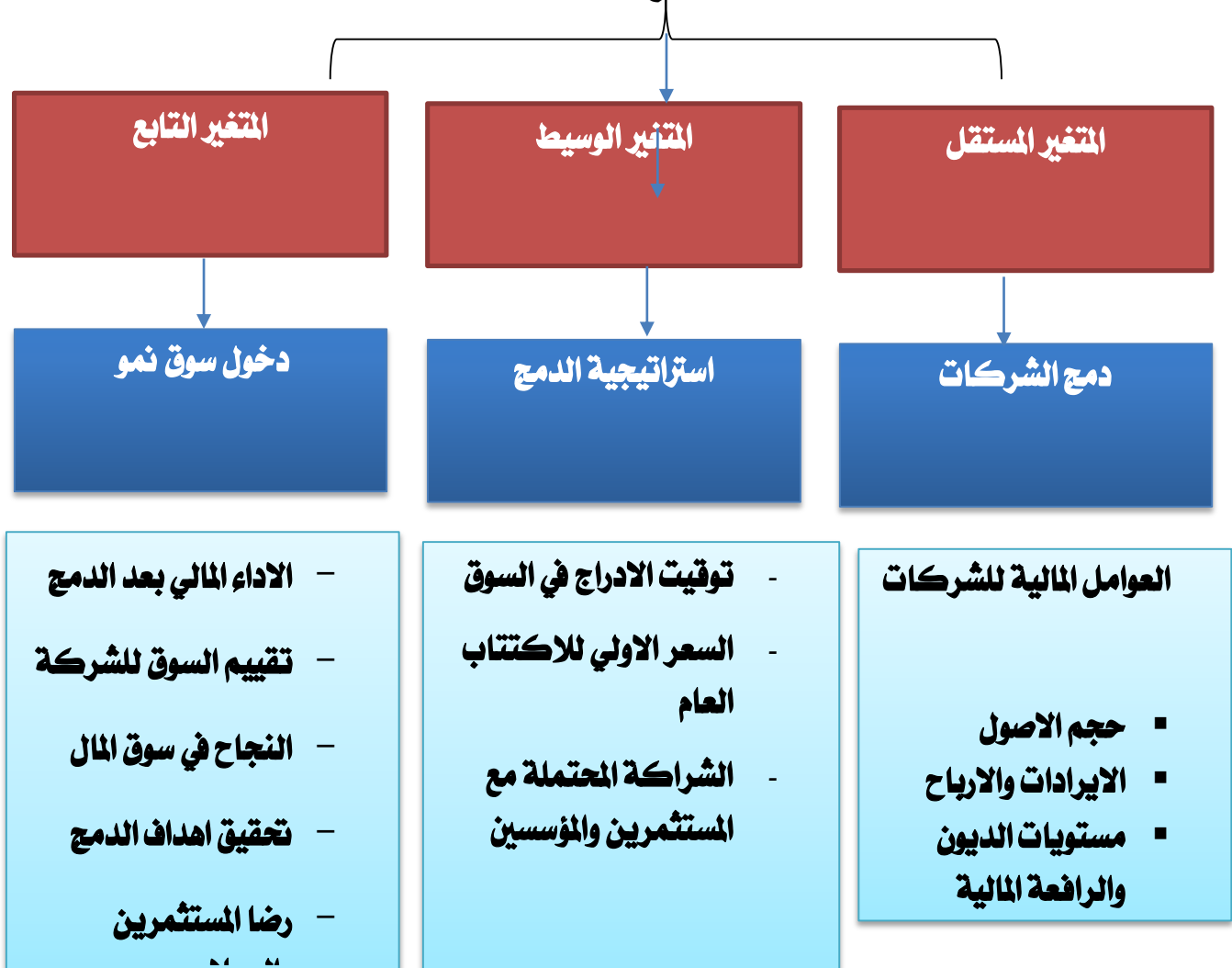
2- النجاح في سوق المال:

(اداء الاسهم في البورصة - حجم التداول على الاسهم- تقييم السوق للشركة)

3- تحقيق اهداف الدمج:

(رضا المساهمين عن العوائد - الحفاظ على العملاء الحاليين وجذب الجدد)

نموذج الدراسة



نموذج الدراسة: المصدر: اعداد الباحث

المراجع

1. أبو زينة، أحمد عبد الوهاب سعيد، (2013)، الإطار القانوني لاندماج الشركات التجارية "القانون الفلسطيني، الأردني، المصري"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.
2. أحمد، عبد الفضل محمد(د.ن)، بورصة الاوراق المالية ، دار النهضة العربية، ط1
3. أنيس وآخرون، إبراهيم،(1989) المعجم الوسيط، دار الدعوة استانبول.
4. بانقا، علم الدين(2023)، دور الشركات العائلية في التنمية المستدامة في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دراسات تنموية، الكويت، ع 79.
5. بن منظور، محمد بن مكرم ، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط (1) ..
6. بوغموز، إبراهيم خليل وجباري عبد الجليل (2022) مساهمة بورصة الجزائر في دمج المؤسسات الناشئة: دراسة حالة بعض من الشكرا الناشئة، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية، مج 5، ع 2، ص ص 598-611.
7. توفيق، م.(2024) أثر تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة على الأداء الاستراتيجي للعمليات في الشركات العائلية: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات العائلية العاملة في السوق المصري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية. 35-60
8. الجبوري، مهند إبراهيم،(2003)، اندماج الشركات منشورات المحامي جمال مدغشقر، عمان.
9. الحاج، محاسن علي خليل (2017)، دور الحوكمة في استمرار ونجاح الشركات العائلية: دراسة تطبيقية على الشركات العائلية السعودية، مجلة المحاسبة والتدقيق والحوكمة، مج 2، ع 4 ص ص 36- 63
10. حماد، محمد علي محمد، (1996)، اندماج الشركات التجارية وفقا لقانون الشركات الأردني، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، .
11. حمود، رونق وقرامز، فطيمة الزهرة (2023) "دور صناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعيا في دمج الممارسات المسؤولة بالشركات" مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، مج 10، ع 1، ص ص 91-115.

12. حمود، رونق و قرامز، فطيمة الزهرة (2023)، دور صناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعيا في دمج الممارسات المسؤولة بالشركات: إشارة إلى حالة مجموعة من الدول الأوروبية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية مج10، ع1، ص ص 91-115
13. الخرايشة، سامي، (2005)، النظام القانوني لشركة المساهمة الخاصة، دار البشير، عمان.
14. الخصاونة، محمد سعود، (2024) الضوابط القانونية لاندماج الشركات وتحولها في ضوء نظام الشركات في المملكة العربية السعودية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية. مج 10، ع 2، 325-354
15. ذو النون، عز الدين و البيلي، آدم و خالد حسن، (2016)، دور سياسات حماية المنافسة ومنع الاحتكار في ظل الاحتكار الحر، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، العدد 17،
16. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، (1995)، مختار الصحاح، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت.
17. الزبيدي، محمد المرتضى، (2007)، تاج العروس، من شرح القاموس المسمى تاج العروس من جواهر القاموس، دار صادر، بيروت.
18. زيدان، ع. (2009). إدارة الشركات العائلية: خمس قضايا استراتيجية معاصرة ، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
19. زين منصوري، (2012)، دور الدولة في تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في ظل اقتصاد السوق - حالة الجزائر، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 11 يناير، ص 307-340
20. السقا، م. (2024). أثر الاندماج على عقود الشركات الدامجة والمندمجة: دراسة تحليلية في ضوء مبادئ الحوكمة، جامعة المملكة، البحرين، كلية الحقوق، (39)، يناير/ مارس . 1433 - 1362 .
21. السلمي، محمد يحيى، (2013)، النظام القانوني لاندماج البنوك التجارية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة.
22. السنهوري، عبد الرزاق (1998) ، نظرية العقد، منشورات الحلبي، ج (1)، ط (2)، بيروت.
23. الشخانة، وليد عبد على، (1991) القواعد القانونية لإنجاز عملية اندماج الشركات التجارية، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية لعام.
24. الصغير، حسام الدين عبد الغني، (2004)، الجديد في العلامات التجارية ، دار الفكر الجامعي.
25. عبد الفضيل محمد أحمد، بورصات الأوراق المالية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة. مصر، 11، بند 21.
26. عبد المجيد، م. (2002). البعد التنظيمي في الشركات العائلية: ملتقى الشركات العائلية في الوطن العربي، الواقع وآفاق التطوير 8(23) 5-16 .

27. عثمان، ياسر تاج السر (2020): "الأثار القانونية التي تنتج عن دمج الشركات وفقا للقانون السوداني والقانون المقارن، مجلة الندوة للدراسات القانونية، مج 13، ع 44 ص ص 4-48.
28. عثمان، ياسر تاج السر. (2020). الأثار القانونية التي تنتج عن دمج الشركات وفقا للقانون السوداني والقانون المقارن، مجلة الندوة للدراسات القانونية، مج 13، ع 44 ص ص 4-48.
29. العريني، محمد، (2009)، الشركات التجارية الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر.
30. عياد ، محمد زياد خالد(2016) ، المعالجة التشريعية لآثار اندماج الشركات دراسة تحليلية رسالة، كلية الحقوق، جامعة الأزهر، غزة.
31. غوار، وفاء(2017)، أهمية الاندماج البنكي في رفع القدرة التنافسية للبنوك : دراسة حالة اندماج البنك التجاري المغربي مع بنك الوفاء خلال الفترة (2007/2001)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
32. القحطاني، محمد سعيد (2018)، حوكمة الشركات وتطبيقها في المملكة العربية السعودية: شركة أسمنت المنطقة الجنوبية، المجلة الدولية للعلوم الإسلامية، ع (16)، مصر، ص 139.
33. ليندة ريكي،(2016)، النظام القانوني لاندماج الشركات التجارية في ظل التشريع الجزائري، رسالة ماجستير، تخصص قانون أعمال جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي.
34. محرز، أحمد محمد،(2004)، اندماج الشركات من الجهة القانونية: دراسة مقارنة، منشأة المعارف، الإسكندرية. 2004
35. محمد عياد،(2016)، المعالجة التشريعية لآثار اندماج الشركات، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.
36. محمود فياض،(2016)، اندماج الشركات وفق قواعد حماية المنافسة في الاتحاد الأوروبي، مجلة الحقوق مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد 40، العدد 3 سبتمبر.
37. المصري، حسنى،(1986)، اندماج الشركات وانقسامها، مطبعة حسان، ط (1)، القاهرة.
38. المطيري، فهد بن حسين حامد،(2012) ، النظام القانوني لحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وأثرها على حماية المستهلك رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري القاهرة.
39. المقدم، مصطفى صلاح والعزمي، عبد الله اسامة منصور(2024)، " أثر تطبيق أبعاد الحوكمة على أداء الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية، مجلة المعهد العالي للدراسة النوعية، مج 4، ع 4
40. المنجد، (2000)، في اللغة والإعلام، ط (2)، دار الشروق بيروت.
41. منصور، هدي محمد عبد العزيز(2021)، رؤية ، 2030، نحو الاقتصاد المعرفي في المملكة العربية السعودية

42. نادر، نهاد الياس (2016): تحوّل الشركات العائلية إلى شركات مساهمة في سوريا. مجلة جامعة البعث للعلوم الإنسانية، مج38، ع1، ص 95 – 120.

43. النجار، محمد حسن إبراهيم(2007) عقد الامتياز التجاري، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر
44. يوسف زروق،(2014)، إندماج البنوك والمؤسسات الاقتصادية كآلية لتخطي الأزمات، جامعة زيان عاشور، الجلفة.

45. حمدي ، معمر وفلاق، مصلحة و بوسكه، عابد(2019) حوكمة الشركات العائلية الياتها وتطبيقاتها في الشركات العائلية نقل الاردن ، مجلة الحوكمة ، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، مج 1 ، ع 1، ص ص 4-30

46. الخواصنة، محمد سعود (2024) الضوابط القانونية لاندماج الشركات وتحولها في ضوء نظام الشركات في المملكة العربية السعودية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية – دورية علمية محكمة – المجلد العاشر العدد الثاني "يونيه 2024" مج10 ع2، ص ص 325- 354

47. شهاب، عماد طه فالح والحوامدة ، أحمد محمد (2018) لإندماج وأثاره على الشركاء / المساهمين: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير جامعة جرش ، الاردن

الدراسات الأجنبية:

1. Maija Worek, (2017) "Mergers and acquisitions in family businesses: current literature and future insights", Journal of Family Business Management, Vol. 7 Issue: 2, pp.177–206, <https://comum.rcaap.pt/bitstream/10400.26/39231/1/Projeto%20Aplicado%20de%20M-MIM%20-%20Juan%20P%C3%A9rez.pdf>
2. Juan Andrés de Oliveira Pérez,2021, Merging Family-Owned Businesses An Application of Internalization Theory. Applied Project Submitted as a partial requisite for the academic degree of Master in Management
<https://comum.rcaap.pt/bitstream/10400.26/39231/1/Projeto%20Aplicado%20de%20M-MIM%20-%20Juan%20P%C3%A9rez.pdf>
3. Shah Ali & Zulfloar Syed ,Alan -, (2013)“ Corporate Governance and its Compact on firm on risk , interntional journal of management , economics and social , vol , 2, (2) pp . 67– 98
- 4– Retail, L'évaluation des actions de sociétés à l'occasion de fusions, J. Soc. 1960, 65; Chuillon, les fusions de sociétés, recherche des règles applicables à l'évaluation

et à la rémunérations des apports, J.C.P. 1970. L. 2350; Pirelli, la Parité d'échange des titres dans les fusions, Mélanges vigreux 1981; Pinoteau, la prise en considération. en cas de fusion, de résultats obtenus par la société absorbée.. Rev. Soc. 1983. p. 531.

- 5- PWC. 2016 Middle East Family Business Survey, Keeping it in the family: Family firms in the Middle East. WWW. PWC. COM /ME

- مواقع الانترنت

(<https://amwal.com.sa/> الطرح والاندراج في السوق الموازية (نمو))